

لا للعصا لمن عصي

كأن يتمتع تعليمي بأجازة مفتوحة (لظرف خاص به) وليس له البديل، وهذا ما يضطره قبل نهاية العام الدراسي الى الإسراع بالمادة. من يكون الضحية؟ وأحياناً نجد هذا التلميذ ينطوي على نفسه مرتعباً لأنه يتعرض الى الضرب، وحين يستفسر الوالدان عن السبب، يجابان بان الغاية لم تكن الحاق الأذى (تبرير للضرب). إن واقعة الضرب قد حصلت، والالم عاناه التلميذ نفسياً وجسدياً وهذا بالتأكيد سيؤثر على أقباله على الدرس. سؤال بريء: لو تعرض طفل من احد ابناء الهيئة التعليمية الى الضرب في الشارع من قبل شخص بالغ، كيف سيكون رد فعل ولي امره؟

لماذا لا نجعل من المدرسة بيتاً جميلاً، يتشوق التلميذ للذهاب اليه، ويكون حريصاً كل الحرص للحضور والتواجد، لأن المعلم يرفض استعمال العصا ولا يطبق العقوبة المشؤومة (العصا لمن عصي)، وهذا ما حدث فعلاً في إحدى مدارس عنكاوا الابتدائية، حين خاطب هذا المربي الفاضل تلاميذه قائلاً: العصا ليست للانسان، انكم اولادي.. لقد ملك هذا الرسول قلوب هؤلاء الصغار حين راعى نفسيتهم ليشدهم الى الدرس بأسلوب تربوي راق. شتان بين أسلوب هذا التربوي وبين من يستخدم العصا، او من ترك تلميذاً عانى من مرض وشفي منه بتقرير من الطبيب المختص، في احد الممرات الخارجية وفي البرد القارس مع حقييته معزولاً عن زملائه الى حين قدوم من يصطحبه الى المنزل، مع اعطائه اجازة اضافية تقررها ادارة المدرسة للمكوث في البيت.

مازالت السنة الدراسية في بدايتها، فلنبدأ بداية جديدة، وليكن كل شيء جديداً، لننتعوان معاً (المدرسة والبيت) للوصول الى صيغة مشتركة.. وان تكون مجالس اللقاءات بين اولياء الامور والهيئة التربوية التعليمية متجددة. وليكن حلمنا (ومن حقنا ان نحلم) ان يحكي لنا اولادنا ورود المستقبل انهم حين دخولهم الى المدرسة تستقبلهم فيروز بصوتها الملائكي، وهم يلتقون بالاجمل والاروع من المربيين والمربيين وبايديهم الزهور، ويطلبون من هؤلاء الصغار التأمل بجمال الورد المؤدي الى قاعة الدرس، وتستقبلهم موسيقى او اغنية تحثهم على حب الانسان والارض، ومعنى ان يكون المعلم رسولا حتى لا يُستَهزأ بمن يردد هذا البيت:

فم للمعلم وفه التجيلا
كاد المعلم ان يكون رسولا
ايها المعلمات الفضليات...ايها المعلمون الافاضل، هل تريد.. هل ترون انفسكم وانفسكم رُسلاً للاجيال؟

سلام مجيد

بدأ العام الدراسي الجديد، والمدارس احتضنت بناتنا وابنائنا بين صفوفها مهينة جيلاً جديداً يرسم للمستقبل افقاً أوسع، وترسيخ اسس اقوى لبناء مجتمع صحيح وسليم، وهذا لن يتم الا من قبل المؤسسة او الهيئة التعليمية بالتعاون التربوي والتعليمي السليم، تجاه المتلقي الذي هو الطفل الصغير الجالس امام من وُصف بالرسول، الذي يحمل رسالة انسانية يغرسها في دواخل هذه البراعم، حتى لا يتحول رأس الطفل الجميل الى مجرد قدر تخزن فيه كميات من المعلومات بجمل جامدة لا حياة فيها.

ان هذا الاسلوب في التعليم، ومن غير ان نعطي فسحة بجعل الطفل يمارس العبادا يحبها تُحجم من التوسع في مداركه، لان الفسحة المعطاة التي تسمى (الفرصة) بين الحصص لا تعطي للطفل حرية الحركة اللدقائق معدودة ومحسوبة، لكن من الممكن ان نوفر لهذه البراعم دقائق اكثر ومساحة اوسع تتيح لهم حرية اكثر لابرار طاقاتهم ومعرفة هواياتهم، وهذا لن يتم الا بمتابعة تربوية علمية، ودراسة مستفيضة، لنأخذ (على سبيل المثال) حصتي الرسم والرياضة، لا اجد اهتماماً بهما، ربما تُمارس الالعاب الرياضية او ربما يُطلب من التلاميذ جلب الدفتر المخصص للرسم، لكن الرياضة تمارس بشكل عشوائي وغير مدروس، اما حصة الرسم، ففي الكثير من المدارس يُطلب من الطلبة قراءة او مراجعة دروسهم خلالها وخاصة اذا كان لديهم امتحان، من هذا المنطلق يبغى المربي تحقيق الفائدة للطلبة، لكنني اجد غير ذي فائدة، فمن غير المعقول (او المستحيل) خلال هذه الفترة الزمنية القصيرة (اقولها جازماً) امكانية تحقيق اي تقدم او تطور او (وهو الأهم) فهم للمادة، فإن لم يكن الطالب مستعداً للامتحان قبل مجيئه الى المدرسة، فمن المؤكد ان هذا الوقت من الحصة لن يفيد الطالب. ان هذا الاسلوب يشجع التلميذ على عدم الاستعداد للاختبار، وبالتالي لن يمرن نفسه على التهيئة الصحيحة لمواجهة اي موقف لانه سيعتمد على المصادفة. ان مادتي الرياضة والرسم مهملتان، وهذا ما يمنع اكتشاف مواهب هذه البراعم وبالتالي يؤدي الى طمرها ونسيانها، حين توضع كميات هائلة من الحصى على مكان الاثر حتماً سيزول، وبهذا تضيق فرصة اكتشاف المبدع، فاننا بهذا نرتكب خطأ فادحاً بحق اولادنا وبحق المجتمع الذي تمنعه من الاستفادة من طاقات مبدعة وخلاقة، لاننا نوندها قبل ان تُولد، ويكون اثم المربي حين لا يضع اللبنة الاولى لبناء صحيح. بكلامي لا اقصد التجريح، لان ما سيأتي في سياق الكلام هو من الواقع المعاش،

عدم القدرة على استيعاب اعداد المشاة عليها، وبامكان مسؤولي البلدية معاينة مثال شاخص لهذه المشكلة ميدانياً في الرصيف المحاذي لكنيسة مار يوحنا وعلى طول هذا الشارع المكتظ بالماراة ليلاً وكل يوم.

مشكلة تجاوز المواطنين اصحاب الدور في عنكاوا على نهر الشارع (ممر السيارات) من خلال الصبات الكونكريتية التي وضعها معظمهم في الشارع من اجل التمكن من ادخال السيارة الى الكراج وهو تجاوز على الحق العام، والسبب هو خطأ في تنفيذ كراجات معظم الدور من خلال اعطائها مناسب اعلى بكثير من الشارع، مما يجعل صاحب الدار متجاوزاً على الشارع من خلال مد دخل الكراج الى داخل الشارع بصبية كونكريتية تقلل من عرض الشارع وتعزل حركة السيارات وتضفي منظرأ بشعاً يشوه جمالية الشارع، فهل ستتحرك البلدية لوضع حل فني لهذا التجاوز غير المعقول؟ ولتعود الشوارع بكامل قدرتها التصميمية للسيارات المستخدمة لها وللحق العام الذي من اجله تم تبليط هذه الشوارع؟

الى من يهمه الامر

رصيف منتظم وبعرض يتناسب مع عدد المشاة المتوقع، وفرض شروط صارمة على المحلات والمطاعم بعدم التجاوز على الرصيف لانه حق للمواطن او المشاة حصراً، ولكننا نرى في عنكاوا استمرار التجاوز والذي بلغ ذروته، حتى ان احد اصحاب مطاعم المشويات قد فرش الرصيف بالكاربت الاخضر ونشر المناضد والكراسي على الرصيف في شارع رئيسي ومزدحم في عنكاوا، واصبح المشاة امام احد اميرين، إما ان يسيروا بين الكراسي والزبائن الذين يلتهمون الاكل، أو السير في الشارع مع السيارات، وهذا مايفعله معظمهم وخاصة النساء والعوائل.

من ناحية اخرى ساهمت البلدية نفسها في تضيق الخناق على المشاة واجبارهم على المشي في الشارع بدل الرصيف، وذلك من خلال قيام البلدية بزراعة اشجار نخيل الزينة المعروفة بضخامة الساق ووجود اجزاء ناتئة ومؤذية فيها، علاوة على اشغالها لحيز كبير من الرصيف وخاصة في الشوارع الرئيسية التي كان من الاجدر عدم زراعة شيء فيها، لانها اصلاً اصحبت تعاني من

كل بيت وكل تانكي وكل مبردة؟! اما غسل الرصيف والشارع فهو احد برامج التسلية لربات البيوت وقضاء الوقت والتحدث مع الجيران، وايضا الماء الزائد يذهب الى الشارع، والسؤال ايضا هل الجهات المسؤولة قادرة على تفتيش كل زقاق ومعرفة التوقيت الذي تعتمده كل عائلة في غسل الشارع؟

ان ارى ان التوجيه والتوعية والمحاسبة مطلوبة قطعاً، وخاصة فيما يتعلق بثروة ناضبة وهي حق لنا وللجيال القادمة التي تشاركنا الملكية في هذه الثروة، ولكن من الافضل ايضا اعتماد الاسلوب العلمي باستخدام مقياس للماء مثلاً موجود للكهرباء، و وضع تعريفات مناسبة تتناسب مع قيمة الماء الثمينة في هذا الزمن الذي يعتبر فيه الماء اثن من الكهرباء لانه عصب الحياة، وعندها سيحس المواطن بقيمة وكلفة الماء الذي يهدره عن اهمال او عن عمد. مشكله ارضفة المشاة، فمن المعروف ان الشوارع الرئيسية في المدن يسعى فيها المصممون الى توفير ارضفة مناسبة لتوفير السلامة للمشاة، وعادة ما يكون العمل لتحقيق هذه السلامة من خلال

صواء خليل

تستمر عنكاوا بالتطور والنمو السكاني المتسارع مع تسارع الاتجاه الى التواجد المسيحي من مختلف مناطق العراق في هذه البقعة الصغيرة والجميلة في نفس الوقت. ومدينة تتعرض لمثل هذا التطور العمراني والنمو السكاني السريع تبدأ بالمعاناة من بعض المشاكل والظواهر التي تحتاج الى معالجة جذرية لها، ومن هذه المشاكل:

• شحة في المياه الصالحة للشرب ان لم يكن حالياً فمستقبلاً، خاصة وان عنكاوا من المدن التي تعتمد الابار للحصول على الماء، وحسناً فعل المسؤولون بالتوجه لترشيد الاستهلاك من خلال المحاسبة ورصد المخالفات، ولكن كيف سيتم التطبيق ومتى؟ فمثلاً ان اعلم ان عدداً كبيراً من الدور الموجودة في الزقاق الذي اسكن فيه ليس لديهم طوافة ماء في التانكي الرئيسي، بل ان عدداً منهم لا يعرف ان هناك حاجة لوجود طوافة مادام ماطور الضخ يعمل باستمرار، والماء الزائد يأخذ طريقه من مرزيب السطح الى الشارع، فهل الجهات المسؤولة قادرة على تفتيش

في ذكرى أربعينية المربي الفاضل نبيل حنا عطا



مضى أربعون يوماً على رحيل المربي الفاضل نبيل حنا عطا، ذلك الزاهد في حب الناس والوطن، رحل ولم يكن رحيله عادياً بل كان مفاجئاً. أحب زملاءه وأحب تلامذته وأحبوه، فكان صديقاً ورفيقاً وأباً حنوناً، تفرد بين زملائه من المعلمين بادائه الشيق والممتع في الصف. ولد الفقيد عام ١٩٥١ في مدينته الحبيبة والعزيزة على قلبه عنكاوا، أنهى دراسته الابتدائية فيها، بعدها

و لم يزل معنا

انتقل الى أربيل لاكمال دراسته المتوسطة والثانوية. تخرج في معهد اعداد المعلمين عام ١٩٧٣ في أربيل أيضاً، التحق بالخدمة العسكرية وبعد اكمال خدمته الالزامية في الجيش عُين معلماً في قرية باليسان الجبلية عام ١٩٧٥، حينها كانت من المناطق المحظورة ادارياً من قبل السلطة. لقد كان رجلاً صلباً وصبوراً ووطنياً مخلصاً، تعرض المرحوم الى الكثير من المضايقات من قبل الأجهزة الحزبية والأمنية لغرض

صباح شاميا

الليات التنظيمية للإشراف على عمل منظمات المجتمع المدني

المالية.

الإشرافية ما يلي:
أ. تعزيز الشفافية والإفصاح:
بعد العمل الخيري عملاً تطوعياً لا يهدف إلى تحقيق الربح، وبالتالي فهو يقوم بشكل أساسي على مدى الثقة المكتسبة بالمنظمات والقائمين عليها لدى المجتمع، حيث تعمل هذه المنظمات على جمع الأموال من المتبرعين (الجهات المانحة) والمتبرعين واستخدامها في أغراض خيرية محددة أو إيصالتها الى مستفيدين معينين مستحقين لها، لذلك فإن الشفافية والإفصاح تعدان وبشكل خاص في مثل هذا النشاط من المعايير المهمة جداً حيث لا تقتصر على مساعدة الجهات الإشرافية في تحقيق مهامها الرقابية فقط، وإنما تساعد أيضاً في تعزيز وزيادة ثقة أفراد المجتمع والمتبرعين من ان الأموال المتبرع بها يتم صرفها فقط وفقاً لأغراضها الأساسية ولا يُساء استخدامها أو صرفها لمستفيدين أو أنشطة غير تلك المعلن عنها عند جمع هذه الأموال.

د. منح الجهة الإشرافية صلاحيات اتخاذ العفويات المناسبة بحق المنظمات المخالفة للتعليمات، وصلاحيات عزل المسؤولين أو العاملين في هذه الجهات الذين يثبت عدم مناسبتهم لهذا العمل.
٢. المحور الإشرافي والرقابي:
يعتبر تحديد سلطة مختصة (حكومية أو أهلية) تتولى مسؤولية الإشراف والرقابة على منظمات المجتمع المدني في الدولة، واحد من اهم المتطلبات الضرورية التي يتم من خلالها التحقق من التزام المنظمات بالضوابط وعملها وفقاً للأهداف المصرح بها بعيداً عن إساءة الاستغلال، وعلى الجهات الإشرافية القيام بتحقيق المهام والأهداف المرسومة لها من خلال وضع معايير وقواعد ومتطلبات محددة يلزم التقيد بها وتطبيقها من قبل المنظمات ضمن نطاق سلطاتها، ومن بين اهم المعايير والإجراءات

٢-١

سالم بولص إبراهيم

منظمات المجتمع المدني هي كيانات غير هادفة للربح أسست للنفع العام، وهي شخصيات اعتبارية تقوم على مساهمات المتبرعين والمحسنين تهدف إلى تقديم خدمات إنسانية خيرية في مجالات اجتماعية أو دينية أو تعليمية أو ثقافية أو صحية، سواء بصفة نقدية (مالية) أو عينية لأفراد أو جهات معينة.
لتحقيق أهداف هذه الكيانات بشكل أكثر شفافية وثقة، فإن ذلك يتطلب تطوير آليات تنظيمية للإشراف، تُساهم في منع إساءة استخدام هذه الكيانات للتشريعات واللوائح التنظيمية، بحيث يتم تطبيقها بشكل سليم من قبل الأعضاء وفقاً لإجراءات اللوائح الداخلية لتلك المنظمات، وهذه الآليات ينبغي ان تطبق وفق المحاور الرئيسية الآتية:
١. المحور القانوني:
من بين أهم ما يلزم مراعاته بهذا

إصدار تشريعات خاصة تنظم عمليات إنشاء وعمل منظمات المجتمع المدني وآليات الإشراف عليها، على ان تتضمن هذه التشريعات ما يلي:
أ. تحديد الجهة المخولة بالإشراف على هذا القطاع ومراقبته (حكومية أو أهلية) وتحديد المهام والمسؤوليات والصلاحيات الموكلة لهذه الجهة.
ب. الآليات والشروط اللازم التحقق منها قبل منح التراخيص لإنشاء منظمات المجتمع المدني والتي من بينها:
أولاً. التحقق من أهداف ونشاطات كل منظمة قبل منح الترخيص.
ثانياً. مراجعة الأسماء المرشحة لعضوية المجالس التنفيذية في المنظمة، ومدى توافق مؤهلات الأسماء المرشحة مع المعايير الموضوعية المتعلقة بالتأهيل والسمة الحسنة.
ج. الموارد المتاحة للمنظمة والاستخدامات وطرق المراجعة